التغيرات التى طرأت على بنية القوى العاملة الفلسطينية بسبب الحصار الإسرائيلى

ماجد حسنى صبيح*

ABSTRACT

Impact of Israeli Siege on the Structure of Palestinian Labour Force in the Year 2000

This study aims at identifying the major changes related to the structure of Palestinian labour force due to the Israeli siege in the year 2000.

It is based on the quarterly labour force surveys conducted by the Palestinian Central Bureau of Statistics, namely the surveys of (July – September, 2000, round) and (October – December, 2000, round). The study assumes a descriptive analytical approach in order to describe and analyse relevant data related to the labour force under investigation. A comparative approach has also been adopted to diagnose and pinpoint different changes in structure.

The study casts light on the changes in labour force structure resulting from the Israeli siege of the Palestinian territories. The list of changes includes changes in labour force participation rate, in employed persons by employment status, and in economic activities as well as occupational situation. Furthermore, the study reveals an acute drawback in Palestinian employment in Israel and settlements on one hand and the increased rate of unemployment on the other.

* أستاذ اقتصاد مساعد،جامعة القدس المفتوحة ـــ منطقة رام الله التعليمية ـــ فلسطين.

١) المقدمة

١-١ تمهيد:

أصبح الحصار والإغلاق الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٣ــ ٢٠٠٠ سياسة متكررة وثابتة تطبقها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتحقيق مآرب سياسية. فى أعقاب انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠/٩/٢٨) فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلية حصاراً على الضفة الغربية وقطاع غزة. وإلى جانب وسائل القتل وإرهاب الدولة الصهيونية، تستخدم أيضاً أدوات الضغط والخنق الاقتصادى، فى محاولة لفرض تسوية سياسية على الطريقة وبالشروط الإسرائيلية الكولونيالية. يصنف الحصار والإغلاق الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية (المحتلة عام ١٩٦٧) إلى ثلاثة مستويات هى:

١- **الإغلاق الداخلى:** ويؤدى إلى توقف الحركة جزئياً أو كلياً بين مختلف المحافظات والمدن والقرى الفلسطينية، وكذلك ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحويلها إلى جزر معزولة عن بعضها البعض، وبالتالى تعطيل حركة تنقل الأشخاص والبضائع، ووسائط النقل، والعمال.

٢- **إغلاق المعابر والمداخل** التى تربط ما بين الأراضى الفلسطينية وإسرائيل، ويترتب على هذا الإغلاق تعطيل حركة العمل الفلسطينى، والبضائع بصورة جزئية أو كلية ما بين المنطقتين. خلال الفترة (١٩٩٣- ١٩٩٩) قدر عدد أيام الإغلاق الفعلية بحوالى (٣٣٣) يوماً. أما عدد أيام الإغلاق خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠ فقد بلغت ثلاثة أيام فقط بلغت (٧٢) يوماً فى الربع الأخير من العام نفسه (الملحق: جدول رقم ١).

٣- **إغلاق خارجى،** وذلك من خلال إغلاق المعابر والحدود الدولية التى تربط الأراضى الفلسطينية مع العالم الخارجى، لا سيما مع الدول العربية المجاورة، حيث يتم إغلاق معبر الكرامة (جسر اللنبى) الذى يربط الضفة الغربية

بالأردن، وإغلاق معبر رفح الذى يربط قطاع غزة مع مصر، بالإضافة إلى إغلاق مطار غزة الدولى. ويترتب على هذا الإغلاق تعطيل حركة المسافرين والتجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجى.

١-٢ هدف الدراسة:

يترتب على سياسة الحصار والإغلاق للأراضى الفلسطينية جملة من النتائج والآثار المدمرة على مختلف الفعاليات والقطاعات الاقتصادية، وفى مقدمتها القوى العاملة. وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل التغيرات الرئيسية التى طرأت على بنية القوى العاملة الفلسطينية جراء الحصار الصهيونى فى العام ٢٠٠٠.

١-٣ أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية هذه الدراسة بصفة عامة من الدور الرئيسى والحاسم الذى تلعبه قوة العمل فى العملية الإنتاجية، وفى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهى تكتسب أهمية خاصة من طبيعة الظرف السياسى الذى يعيشه الشعب الفلسطينى حيث انتفاضة الأقصى من أجل التحرير والاستقلال الوطنى.

كما أنها تحاول المساعدة من خلال البحث عن حلول من أجل معالجة مشكلات القوى العاملة، أو التخفيف من حدة البطالة والفقر، على نحو يعزز ويدعم قدرة الشعب والاقتصاد الفلسطينى على الصمود ودحر الاحتلال.

١-٤ الفرضية الأساسية:

أدى الحصار الإسرائيلي على الأراضى الفلسطينية فى أعقاب انتفاضة الأقصى فى ٢٠٠٠/٩/٢٨ إلى إحداث تغيرات ملموسة فى بنية القوى العاملة الفلسطينية.

١-٥ منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدارسة على المنهج الوصفى والتحليلى فى وصف وتحليل البيانات ذات الصلة بالقوى العاملة. كما أنها تأخذ بالمنهج المقارن لرصد التغيرات التى طرأت على القوى العاملة الفلسطينية بسبب الحصار الإسرائيلى. ومن حيث البعد الزمنى فإنها تقتصر على دراسة وتحليل أثر الحصار الإسرائيلى على القوى العاملة الفلسطينية فى العام ٢٠٠٠، وبالتحديد فى الربع الرابع من ذلك العام.

أما مصادر البيانات فإنها تعتمد بصفة أساسية على مسوحات القوى العاملة التى يجريها ويصدرها الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، وتحديداً القوى العاملة، دورة (تموز ــ أيلول ٢٠٠٠)، وهو المسح السابق مباشرة للحصار الإسرائيلى، وعلى مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)، وهو يعد بمثابة مسح بعدى، يغطى واقع القوى العاملة فى الأراضى الفلسطينية خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٠.

والجدير ذكره هنا أن التحليل سوف ينصب على العاملين حسب مكان العمل. وبعبارة أخرى إنه لن يتم على أساس دمج الفلسطينيين العاملين فى كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة، وفى إسرائيل والمستوطنات تحت بند الأراضى الفلسطينية الذى تظهره بيانات الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، وذلك تجنباً لأية نتائج خاطئة للتحليل، والذى قد يحصل نظراً للأثر الكبير الذى يتركه دمج الفلسطينيين العاملين فى إسرائيل والمستوطنات على واقع العاملين فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى سبيل المثال أن نسبة العاملين فى قطاع البناء والتشييد الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة تقفز إلى أكثر من الضعف عند دمج الفلسطينيين العاملين فى قطاع البناء فى لإسرائيل والمستوطنات، الأمر الذى لا يعكس حقيقة واقع العاملين فى هذا القطاع الفلسطينى، وهكذا .... قس على ذلك.

١-٦ أقسام الدراسة:

تتكون هذه الدراسة بالإضافة إلى المقدمة من قسمين رئيسيين، القسم الأول يتناول تشخيص وتحليل التغيرات التى طرأت على بنية القوى العاملة الفلسطينية بسبب الحصار الإسرائيلى فى العام ٢٠٠٠، أما القسم الثانى فيلخص نتائج الدراسة وتوصياتها لمكافحة البطالة والفقر، أو للتقليل من حدتها التى تفاقمت بسبب الحصار والإغلاق الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية.

١-٧ تعريفات:

العمالة: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (١٥ سنة فأكثر) ويعملون، وتضم أصحاب العمل، والمستخدمين بأجر، والعاملين لحسابهم أو فى مصالحهم الخاصة وأعضاء الأسرة غير مدفوعى الأجر.

البطالة: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد ــ ولو لساعة واحدة ــ فى أى نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرائق مثل مطالعة الصحف، التسجيل فى مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك.

القوى العاملة: النشيطون اقتصادياً، وهم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل، وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة.

البطالة الموسعة: جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم البطالة وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية مضافاً إليهم العمال المحبطين.

العمال المحبطين: الأفراد فى سن العمل الذين لا يعملون، ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه. وتبعاً لتعريف منظمة العمل الدولية، فإن العمال المحبطين، بسبب توقفهم عن البحث عن عمل، لا يعتبرون عاطلين عن العمل، وإنما خارج القوى العاملة.

٢- أثر الحصار الإسرائيلى على بنية القوى العاملة الفلسطينية فى العام ٢٠٠٠

انخفض حجم القوى العاملة المشاركة وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية ــ من حوالى (٧٣٤) ألفاً فى الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، أى قبل الحصار ــ إلى حوالى (٦٦٨) ألفاً فى الربع الرابع من العام نفسه. أى بتراجع مقداره (٦٦) ألف مستخدم، أو بنسبة تراجع نحو ٩%.

ونتيجة ذلك تراجعت نسبة القوى العاملة المشاركة من مجموع القوة البشرية فى الأراضى الفلسطينية من حوالى ٤٣,٥% فى الربع الثالث إلى ٣٩,٢% فى الربع الرابع من عام٢٠٠٠. بينما تراجعت نسبة القوى المشاركة من مجموع السكان من حوالى ٢٣% إلى ٢١% فى الفترتين المذكورتين على التوالى. من الناحية الإحصائية إن هذا التراجع يجد تفسيره فى زيادة عدد العمال المحبطين من (٩٣) ألفاً فى الربع الثالث إلى (١٢٧) ألفاً فى الربع الرابع، وزيادة حجم القوى البشرية من (١٦٨٩) ألفاً إلى (١٧٠٤) ألف فرد على التوالى.

وحسب المنطقة كان التراجع فى قطاع غزة أكبر، حيث انخفض معدل المشاركة من حوالى ٤٠% إلى ٣٢%، بينما تراجع فى الضفة الغربية من ٤٥,٣% إلى ٤٢,٩% ويعود ذلك إلى الفروقات فى حجم ونسبة العمالة المحبطة، حيث ارتفعت فى قطاع غزة من (٣٥) ألفاً فى الربع الثالث إلى (٦٥) ألفاً فى الربع الرابع. بينما ارتفعت فى الضفة الغربية فى الفترتين المذكورتين على التوالى من (٥٧) ألفاً إلى (٦٢) ألف فرد (الملحق: الجدولين رقمى ٢، ٣).

ومن حيث الجنس تراجع معدل المشاركة للذكور فى الأراضى الفلسطينية من ٧٢,٩٥% فى الربع الثالث إلى ٦٦,٢% فى الربع الرابع من عام ٢٠٠٠. وتراجع للإناث من ١٣,٨% إلى ١٢%. أما فى الضفة الغربية فقد تراجع من ٧٥,٢% إلى ٧١,٩%، بالنسبة للذكور ومن ١٥% إلى ١٣,٧% للإناث بينما فى قطاع غزة فقد تراجع معدل الذكور من ٦٨,٤% إلى ٥٥,٢%، وتراجع للإناث من ١١,٧% إلى ٨,٨%[1].

حسب الحالة العملية، ولأغراض إحصائية يعرف العامل بإنه الفرد الذى يباشر عملاً معيناً سواء كان لحساب الغير بأجر أو لحسابه، أو يعمل فى مصلحة للعائلة بدون أجر. وفى هذا الصدد، أظهرت نتائج مسح القوى العاملة، دورة (تموز ـ أيلول ٢٠٠٠) أن نسبة العاملين بأجر فى الأراضى الفلسطينية بلغت ٦٧,٦% من إجمالى العاملين، وتتوزع بواقع ٦٦,٢% فى الضفة الغربية، و٧١% فى قطاع غزة. أما العاملين الفلسطينيين فى إسرائيل والمستوطنات فمعظمهم (حوالى ٩٥%) من العاملين بأجر.

تحت تأثير الحصار الإسرائيلى تراجعت نسبة المستخدمين بأجر فى الأراضى الفلسطينية إلى ٥٩,٣% فى الربع الرابع من عام ٢٠٠٠. فى حين ارتفعت نسبة العاملين لحسابهم، أو فى مصالحهم الخاصة من ١٨,١% فى الربع الثالث إلى ٢٣,١% فى الربع الرابع من العام نفسه، كما ارتفعت نسبة العاملين فى مصلحة العائلة بدون أجر من ٩.٩% إلى ١٣% بينما ظلت نسبة أرباب العمل ثابتة تقريباً[٢].

إن هذا التغير يعود بصفة أساسية إلى تفاقم البطالة بسبب الحصار الإسرائيلى والذى أدى إلى عدم تمكن معظم العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم فى إسرائيل والمستوطنات ونتيجة ذلك، أن كثيراً منهم يحاولون إيجاد فرص عمل ولو بصورة جزئية ومؤقتة كالعمل فى مشروعات ومصالح العائلة أو من خلال إقامة مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة خاصة بهم كما أن زيادة حجم العمال المحبطين ومعظمهم من العاملين بأجر لاشك أن إخراجهم ـ من الناحية الإحصائية ـ من القوى العاملة يؤثر هو الآخر فى التركيب النسبى للعاملين حسب الحالة العملية.

على صعيد آخر تأثر التوزيع القطاعى للعاملين بسبب الحصار الإسرائيلى، ففى الضفة الغربية، ارتفعت نسبة العاملين فى الزراعة من ١٢,٥% فى الربع الثالث إلى ١٨,٨% فى الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، بينما فى قطاع غزة

ظلت ثابتة تقريباً فى الزراعة مقابل ارتفاعها فى أنشطة الخدمات والفروع الأخرى من ٤٢,٩% إلى ٥٣,٨%. وربما يعنى ذلك أن القطاع الزراعى فى الضفة الغربية، وأنشطة الخدمات الشخصية والصغيرة فى قطاع غزة تشكل فى ظروف الحصار والبطالة المرتفعة بمثابة احتياطى من فرص العمل بالنسبة للمتعطلين أو الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم فى إسرائيل والمستوطنات بسبب الحصار، لكن عادة ما يترك معظم هؤلاء هذا العمل بمجرد فتح سوق العمل الصهيونى أمامهم. كذلك انخفضت نسبة العاملين فى قطاع البناء والتشييد فى الضفة الغربية من ١٣,٣% إلى ٩,٢%، بينما انخفضت بصورة أكبر فى قطاع غزة. ومن ٩,٦% إلى ٢,٦%. وتراجعت فى قطاع التعدين والصناعة التحويلية من ١٦,٨% إلى ١٤,٣% فى الضفة الغربية، ومن ١١,٤% إلى ٦,٩% فى قطاع غزة، وذلك فى الفترتين المذكورتين من عام ٢٠٠٠ على التوالى (الملحق: جدول رقم ٤).

إن محدودية الأرض الزراعية فى قطاع غزة قياساً بعدد السكان والكثافة السكانية العالية، وضعف قدرة الصناعة على توفير فرص العمل المتزايدة والكامنة يجعل المتعطلين عن العمل أو الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم فى إسرائيل يبحثون عن عمل فى أنشطة الخدمات لاسيما الشخصية، والعائلية والصغيرة فى المحلات التجارية، أو العمل كباعة جائلين وما شابه من أعمال لا تحتاج إلى قدر كبير من رأس المال ومن المعرفة والمهارة.

لقد شهدت كافة أنشطة الاقتصاد الفلسطينى تراجعاً ملحوظاً بسبب إجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلى. إلا أن قطاعى البناء والصناعة تأثراً أكثر من غيرهما. وفى هذا المجال أظهرت نتائج مسح الخسائر التى نفذها الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى[٣] على أساس مسح ميدانى قام به فى (تشرين أول – تشرين ثانى ٢٠٠٠). أن حجم الإنتاج قد سجل تراجعاً مقداره (٧٣٢,٥) مليون دولار أمريكى وذلك فى شهرى تشرين أول وثانى من عام

٢٠٠٠. وقد توزع هذا التراجع حسب النشاط الاقتصادى الرئيسى على النحو التالى: ٢٧,٧% فى قطاع الإنشاءات، و٢١,٦% فى قطاع التعدين والصناعة التحويلية، و ١٣% فى التجارة الداخلية، و١٢% فى قطاع الزراعة، و٢٥,٧% فى أنشطة الخدمات والفروع الأخرى.

كما أظهرت نفس الدراسة، تراجع حجم مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية المستخدمة فى الإنتاج. وبلغ إجمالى التراجع فى حجم الاستهلاك الوسيط فى شهرى تشرين أول وثانى من عام ٢٠٠٠ حوالى ٣٤٤ مليون دولار، يتوزع بنسبة ٤١% فى قطاع الإنشاءات، و٢٦% فى القطاع الصناعى، و١٤% فى قطاع الزراعة، و٩% فى التجارة الداخلية، و١٠% فى الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

يضاف إلى ما تقدم، أن قطاعى البناء والصناعة فى الأراضى الفلسطينية ترتفع درجة تبعيتها للاقتصاد الإسرائيلى، وسواء أكان ذلك من حيث التزويد المادى التكنيكى بالمواد الخام والسلع الوسيطة، والسلع الإنتاجية (الاستثمارية)، أم من حيث تصريف (تسويق) المنتوج الجاهز فى إسرائيل أو من خلالها إلى العالم الخارجى. كما أن قطاع الإنشاءات قد لحق به دمار كبير جراء العدوان والقصف الإسرائيلى للمبانى والبنية التحتية (الأساسية) فضلاً عن إلحاق الضرر البالغ بالمناخ الاستثمارى عموماً.

إن التغيرات التى طرأت على التوزيع النسبى للعاملين حسب المجموعات المهنية فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، يلاحظ أنها جاءت متفقة إلى حد كبير مع تلك التى حصلت فى التوزيع القطاعى لهم. ففى الضفة الغربية ارتفعت نسبة العمال المهرة فى الزراعة وصيد الأسماك من ١١,٧% فى الربع الثالث إلى ١٨,٢% فى الربع الرابع من عام ٢٠٠٠. فى حين انخفضت نسبة العاملين فى الحرف ومايليها من المهن من ٢٠,٤% إلى ١٦,٨%، وتراجعت نسبة أصحاب المهن الأولية من ١٣,٥% إلى ١٠,٩%. أما فى قطاع غزة، فقد ارتفعت نسبة العاملين فى الخدمات والباعة فى الأسواق من ٢٠,٢% فى الربع الثالث إلى

٢٤,٩% فى الربع الرابع من نفس العام، بينما انخفضت نسبة العاملين فى الحرف وما إليها من المهن من ١٧% إلى ٩,٩% وتراجعت نسبة ذوى المهن الأولية من ١٤,٣% إلى ٩,١%، أما نسبة العمال المهرة فى الزراعة وصيد الأسماك فقد ظلت مستقرة تقريباً. (الملحق: الجدول رقم٥).

والجدير بالملاحظة هنا أن نسبة الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة فى قطاع غزة، قد سجلت ارتفاعاً ملموسا، ٢٤,٢% فى الربع الثالث إلى ٣٣,٨% فى الربع الرابع من عام ٢٠٠٠. وربما يعود ذلك إلى تغير التوزيع النسبى المهنى للعاملين تحت تأثير البطالة حيث تركزت الأخيرة بين أصحاب المهن الحرفية والأولية مما انعكس فى ارتفاع نسبة العاملين فى المهن التخصصية والفنية والكتابية.

أما التراجع فى الأهمية النسبية للعاملين فى المهن الحرفية والأولية فإنه يرجع إلى تراجع نسبة العاملين فى قطاعات البناء والصناعة، وهى التى تضم الجزء الأكبر من العاملين فى الحرف والمهن الأولية، وفى هذا الصدد أظهرت بيانات مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠) أن حوالى ٤٦% من العاملين فى الحرف وما إليها من المهن فى الأراضى الفلسطينية يعملون فى قطاع التعدين والصناعة التحويلية، بينما حوالى ٢٩%منهم يعملون فى قطاع البناء والتشييد، أما العاملون فى المهن الأولية فإن ٣٩% منهم يعملون فى قطاع البناء والتشييد (الملحق: جدول رقم ٦). يضاف إلى أثر البطالة والتى تركزت بنسبة ٣٧% بين العاملين فى الحرف وما إليها من المهن وبنسبة ٤٣% بين العاملين فى المهن الأولية، مما انعكس على التوزيع النسبى للعاملين حسب الحالة العملية. ويظهر جدول رقم (١) توزيع العاطلين عن العمل حسب المهنة.

جدول رقم (١)

توزيع العاطلين عن العمل وسبق لهم العمل قبل أقل من ١٢ شهراً حسب المهنة في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠

المهنة	النسبة
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	٠,٦
الفنيون والمتخصصون والكتبة	٣,٤
العاملون فى الخدمات والباعة فى الأسواق	٥,٢
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	٤,٠
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	٣٦,٩
مشغلو الآلات ومجمعوها	٦,٧
العاملن فى المهن الأولية	٤٣,٢
المجموع	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى ٢٠٠١، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول – كانون أول ٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، رام الله – فلسطين. (بيانات غير منشورة).

لقد أدى الحصار الإسرائيلى إلى تراجع ملحوظ وكبير فى حجم ونسبة الفلسطينيين العاملين فى إسرائيل والمستوطنات، حيث انخفضت نسبتهم إلى إجمالى القوة العاملة من ٢٢,١% فى الربع الثالث إلى ٩,١% فى الربع الرابع من عام ٢٠٠٠. وبالأرقام المطلقة تراجع حجمهم من حوالى (١٤٦) ألفاً إلى (٤٣,٦) ألف مستخدم. وقد كانت نسبة هذا التراجع فى قطاع غزة أكبر مما هى عليه فى الضفة الغربية، حيث انخفضت نسبة العاملين من قطاع غزة فى إسرائيل والمستوطنات من ١٥,٤% فى الربع الثالث إلى ٢,٧% فى الربع الرابع من العام المذكور. أى بنسبة انخفاض بلغت نحو ٨٢,٥%، بينما تراجعت بالنسبة للعاملين من الضفة الغربية من ٢٤,٨% على ١١,٣% أى بنسبة تراجع بلغت (٥٤,٤%)[٤] ويعود ذلك إلى كون قطاع غزة عادة ما يكون الإغلاق والحصار عليه أشد إحكاماً قياسا بالضفة الغربية.

ومن حيث الحيازة على تصريح عمل انخفضت نسبة من يعملون بموجب تصريح عمل من ٣٦% حسب نتائج مسح القوى العاملة، دورة (تموز ــ أيلول ٢٠٠٠)، إلى حوالى ١٢% حسب بيانات دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠). كما انخفضت نسبة الذين يعملون بصورة غير نظامية (بدون تصريح عمل) من حوالى ٤٧% إلى ٢٦%. بينما ارتفعت نسبة العاملين الفلسطينيين من حملة الهوية الإسرائيلية أو جواز سفر أجنبى من ١٧% إلى نحو ٦٣%. وهؤلاء معظمهم من أبناء القدس المحتلة التى ضمتها إسرائيل عنوة فى أعقاب العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧. متحدية قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة التى تعتبر القدس أرضاً فلسطينية محتلة شأنها شأن الضفة الغربية وقطاع غزة. والجدول رقم (٢) يبين توزيع العاملين الفلسطينيين حسب الحيازة على تصريح عمل.

جدول رقم (٢)
توزيع العاملين من الأراضى الفلسطينية فى إسرائيل والمستوطنات حسب الحيازة على تصاريح عمل

المؤشر	دورة (تموز ــ أيلول ٢٠٠٠)*	دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)**
يعمل بتصريح عمل	٣٦,١	١١,٨
يعمل بدون تصريح عمل	٤٦,٨	٢٥,٥
يعمل بهوية إسرائيلية/ جواز	١٧,١	٦٢,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر:

* الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠٠، مسح القوى العاملة، دورة (تموز ــ أيلول ٢٠٠٠)، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، رام الله ــ فلسطين. (بيانات غير منشورة).

** الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١ مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول ــ كانون ــ أول ٢٠٠٠)، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، رام الله ــ فلسطين. (بيانات غير منشورة).

ومن ناحية التوزيع القطاعى انخفضت نسبة الفلسطينيين العاملين فى قطاع البناء الإسرائيلى من ٥٥,٥% فى الربع الثالث إلى ٤٤,٤% فى الربع من عام

٢٠٠٠، كما انخفضت فى القطاع الزراعى من ٩% إلى ٣,٢%. بينما ارتفعت فى أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق، وفى الصناعة أيضاً (الملحق: جدول رقم ٤).

وبالعلاقة مع التوزيع المهنى، انخفضت نسبة العاملين منهم فى الحرف وما إليها من المهن من حوالى ٤٣% إلى ٢٩%، بينما ارتفعت قليلاً نسبة ذوى المهن الأولية من ٤١% إلى أكثر من ٤٦% وازدادت نسبة العاملين فى الخدمات والباعة فى الأسواق من ٦,٥% إلى ٨,٦%، ونسبة مشغلى الآلات ومجمعيها من ٥,٦% إلى ١٠,٤% (الملحق: الجدول رقم ٥).

أن التغيرات المشار إليها التى طرأت على التوزيع القطاعى والمهنى للفلسطينيين العاملين فى إسرائيل والمستوطنات فى أعقاب الحصار الصهيونى لا تعكس فى الواقع أية تغيرات جوهرية موازية فى بنية الطلب على العمالة الفلسطينية فى سوق العمل الإسرائيلى، بل ترجع على الأرجح، وبصفة أساسية إلى الانخفاض الكبير الذى طرأ على حجم العمالة الفلسطينية فى إسرائيل والمستوطنات، والقيود المشددة، والشروط التى تفرضها عادة سلطات الاحتلال الصهيونى فى أوقات الحصار على العمال الفلسطينيين لا سيما من حيث العمر، والحالة الاجتماعية مما انعكس على التغيير النسبى لهم على القطاعات الاقتصادية والمجموعات المهنية المختلفة. فمنذ فترة طويلة تتركز العمالة الفلسطينية فى إسرائيل والمستوطنات فى قطاع البناء، يليه القطاع الصناعى التقليدى، ثم أنشطة الخدمات والتجارة والفنادق والمطاعم، لتقوم بأعمال تتطلب بذل جهد جسدى، ولا تتطلب فى العادة مهارات ومؤهلات عالية، بل معارف بسيطة أولية. أى أن فرص العمل المتاحة للعمالة الفلسطينية فى إسرائيل والمستوطنات بقسمها الأعظم، هى العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، بينما تكاد تكون مغلقة أمامها فرص العمل فى المراتب العليا فى السلم المهنى مثل الإدارة العليا، والمهن الفنية والتخصصية، والأعمال الكتابية والسكرتارية[٥].

إن الأثر البارز والأخطر للحصار الإسرائيلى قد تمثل فى زيادة معدلات البطالة بصورة كبيرة، حيث ارتفعت وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية من ١٠% فى الربع الثالث إلى ٢٨,٣% فى الربع الرابع من عام ٢٠٠٠. لكن بإضافة العمال المحبطين Discouraged Workers فإن حجم البطالة (بالمعنى الواسع) يرتفع إلى (٣١٦) ألفاً، وهو ما يعادل ٣٩,٧%، وذلك على النحو المبين فى الجدول التالى:

جدول رقم (٣)

معدلات البطالة فى الأراضى الفلسطينية قبل وبعد الحصار الإسرائيلى

المنطقة	قبل الحصار (الربع الثالث ٢٠٠٠)		بعد الحصار (الربع الرابع ٢٠٠٠)	
	بطالة	بطالة موسعة	بطالة	بطالة موسعة
الضفة الغربية	٧,٥	١٦,٩	٢٦,٣	٣٤,٧
قطاع غزة	١٥,٥	٢٦,٩	٣٣,٥	٥٠,٨
الأراضى الفلسطينية	١٠,٠	٢٠,١	٢٨,٣	٣٩,٧

المصدر:

١- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى ٢٠٠٠، مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية دورة (تموز – أيلول ٢٠٠٠). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم ١٨)، رام الله – فلسطين.

٢- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة دورة (تشرين أول – كانون أول ٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، المؤتمر الصحفى حول نتائج مسح القوى العاملة، رام الله – فلسطين.

كما أدى الحصار الإسرائيلى إلى إحداث تغيرات فى التوزيع النسبى للمتعطلين عن العمل حسب عدد السنوات الدراسية، حيث ارتفعت نسبة البطالة بين فئات جميع المتعطلين عن العمل موزعين حسب عدد السنوات الدراسية باستثناء فئة الذين أتموا (١٣) سنة دراسية فأكثر، حيث انخفضت نسبتهم من ٣٠,١% فى الربع الثالث إلى ١٣,٧% فى الربع الرابع من عام ٢٠٠٠ (الملحق: جدول رقم ٧). إلا أن هذا الانخفاض لا يعود إلى زيادة الطلب على العمالة الفلسطينية ذات التحصيل التعليمى العالى بل إلى الحصار الإسرائيلى، وما ترتب عليه من

إحداث تغيرات فى بنية القوى العاملة الفلسطينية، تمثل أبرزها فى هذا المجال فى تراجع نسبة العاملين فى قطاعى البناء والصناعة، وتراجع نسبة العاملين فى المهن الحرفية والأولية، وارتفاع نسبة البطالة بين هاتين المجموعتين المهنيتين الأمر الذى تجسد فى ارتفاع حجم ونسبة المتعطلين عن العمل من ذوى المستوى التعليمى المنخفض، وانعكس بالتالى فى تراجع نسبة البطالة بين ذوى التحصيل التعليمى العالى (أى الذين أتموا ١٣ سنة دراسية فأكثر). وفى هذه العلاقة يعود الدور الحاسم إلى المتعطلين عن العمل أو الذين لم يتمكنوا بسبب الحصار من الوصول إلى أماكن عملهم فى إسرائيل والمستوطنات، ومن المعروف أن غالبية هؤلاء، بحكم طبيعة الطلب على العمالة الفلسطينية فى سوق العمل الإسرائيلى هم من ذوى التحصيل التعليمى المنخفض (المرحلة الإعدادية فما دون)[٦].

تنعكس البطالة فى فقد (ضياع) جزء من الموارد، كما تؤدى إلى ضياع مصدر الدخل الأساسى – وربما الوحيد – وهو ما يعنى حرمان أسر المتعطلين عن العمل من تلبية احتياجاتهم المعيشية. وبذلك تعتبر البطالة سبباً للفقر، أو لزيادته فى المجتمع[٧].

والجدير بالملاحظة هنا أن الفقر لا ينتشر بين المتعطلين عن العمل فحسب، وإنما بين العاملين أيضاً وفى هذا السياق أظهرت نتائج مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول – كانون أول ٢٠٠٠) أن نسبة العاملين بأجر فى الأراضى الفلسطينية الذين تقل أجورهم الشهرية عن خط الفقر المكافئ لعام ٢٠٠٠ (١٦٢٢ شيقلاً[٨] شهرياً لأسرة مكونة من الأب والأم وأربعة أفراد) ارتفعت من ٤٣,٥% فى الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ إلى ٥١,٧% فى الربع الرابع من العام نفسه. وارتفعت فى الضفة الغربية من ٣٧,٧ إلى ٤٣%، بينما ازدادت فى قطاع غزة من ٦٤,٥% إلى ٧٢,٦% على التوالى.

وأظهرت نفس البيانات أن نسبة الإعالة الاقتصاديةEconomic Dependency Ratio. (عدد السكان على عدد العاملين) ازدادت فى الأراضى

الفلسطينية من ٤,٨ فى الربع الثالث إلى ٦,٧ فرداً فى الربع الرابع من العام المذكور، وفى الضفة الغربية ازدادت من ٤,٣ إلى ٥,٧، بينما ارتفعت فى قطاع غزة من ٥,٩ إلى ٩,٤ على التوالى(٩).

وفى أوقات الحصار الإسرائيلى، حيث ترتفع معدلات البطالة والفقر عادة ما تلجأ أسر المتعطلين عن العمل والفقيرة إلى استنزاف مدخراتها ــ إن وجدت ــ أو بيع بعض مقتنياتها المنزلية من السلع المعمرة، أو الاستدانة(١٠).

٣- ملخص النتائج والتوصيات

تتلخص النتائج الرئيسية التى توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

١- انخفض حجم القوى العاملة المشاركة (النشيطون اقتصادياً) ــ حسب تعريف منظمة العمل الدولية من حوالى (٧٣٤) ألفاً فى الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، أى قبل الحصار إلى (٦٦٨) ألفاً فى الربع الرابع من العام نفسه، كما ارتفع عدد العمال المحبطين من (٩٣) ألفاً إلى (١٢٧) ألفاً، وبالنتيجة انخفضت نسبة المشاركة فى القوى العاملة من مجموع القوى البشرية فى الأراضى الفلسطينية من ٤٣.٥% إلى ٣٩,٢% على التوالى. وفى قطاع غزة كان الانخفاض فى معدل المشاركة أكثر حدة، حيث تراجع من حوالى ٤٠% إلى ٣٢%.

٢- تراجعت نسبة المستخدمين بأجر فى الأراضى الفلسطينية من ٦٧,٦% إلى ٥٩,٣% من مجموع العاملين فى الفترتين محل البحث من عام ٢٠٠٠ على التوالى، وبالمقابل ارتفعت نسبة العاملين لحسابهم أو فى مصالحهم الخاصة، كما ازدادت نسبة العاملين كأعضاء اسرة غير مدفوعى الأجر. بينما ظلت نسبة أرباب العمل ثابتة تقريباً.

٣- ارتفعت نسبة العاملين فى الزراعة فى الضفة الغربية من ١٢,٥% قبل الحصار إلى ١٨,٨% بعد الحصار، في حين انخفضت فى قطاع البناء والتشييد من ١٣,٣% إلى ٩,٢% وفى قطاع التعدين والصناعة التحويلية تراجعت من ١٦,٨% إلى ١٤,٣%. أما فى قطاع غزة فقد ظلت نسبة العاملين فى الزراعة ثابتة تقريباً.

بينما انخفضت بشكل ملحوظ فى قطاع البناء والتشييد من ٩,٦% إلى ٢,٦%، وتراجعت أيضاً فى قطاع التعدين والصناعة من ١١,٤% إلى ٦,٩%. وهو ما يعنى أن العاملين فى قطاعى البناء والصناعة قد تأثرا، أكثر من غيرهما بإجراءات الحصار الإسرائيلى. ولعل ذلك يعود إلى درجة التبعية والارتباط الأكبر لهما بالاقتصاد الإسرائيلى.

٤- ارتفعت نسبة العمال المهرة فى الزراعة وصيد الأسماك فى الصفة الغربية، من ١١,٧% إلى ١٨,٢%، بينما انخفضت نسبة العاملين فى الحرف وما إليها من المهن، وكذلك نسبة أصحاب المهن الأولية، أما فى قطاع غزة فقد ظلت نسبة العمال المهرة فى الزراعة وصيد الأسماك ثابتة، فى حين ازدادت نسبة العاملين فى المهن الحرفية والأولية. وقد جاءت التغيرات فى التوزيع المهنى للعاملين متفقة إلى حد كبير مع التغيرات التى طرأت على التوزيع القطاعى لهم.

٥- انخفضت بشكل ملموس نسبة الفلسطينيين العاملين فى إسرائيل والمستوطنات من ٢٢,١% قبل الحصار ٩,١% بعد الحصار. وبالأرقام المطلقة تراجع حجمهم من حوالى (١٤٦) ألفاً إلى (٤٣,٦) ألف مستخدم. ومن حيث الحيازة على تصريح عمل انخفضت نسبة الذين يعملون بصورة نظامية من ٣٦,١% إلى ١١,٨% بينما ارتفعت نسبة العاملين الفلسطينيين من حملة الهوية الإسرائيلى (أو جواز سفر أجنبى) من ١٧% إلى حوالى ٦٣%، ومعظم هؤلاء هم من أبناء القدس المحتلة التى ضمتها إسرائيل عنوة فى أعقاب العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧.

٦- ارتفعت بشدة نسبة البطالة فى الأراضى الفلسطينية حسب التعريف الدولى - من ١٠% فى الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨,٣% فى الربع الرابع من نفس العام وبإضافة العمال المحبطين فإن البطالة (بالمعنى الواسع) تصل إلى (٣١٦) ألفاً وهو ما يعادل ٣٩,٧% بينما وصلت إلى أكثر من ٥٠% فى قطاع غزة.

فى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

١- إن معدلات البطالة فى الأراضى الفلسطينية تتأرجح هبوطاً وصعوداً تبعاً للأوضاع السياسية والأمنية فى المنطقة، وما يعقبها من حصار وإغلاق إسرائيل للأراضى الفلسطينية. وهذا يفرض ضرورة الاعتماد بصفة أساسية على الاقتصاد الفلسطينى فى استيعاب وتشغيل الأيدى العاملة، والذى بدوره يتطلب صياغة السياسات الاقتصادية وخطط الاستثمار والإنتاج فى سبيل الهدف الاستراتيجى وهو بناء مقومات الاعتماد على الذات، وتوسيع نطاق السوق المحلية، وبالتالى الانفكاك (التدريجى) من التبعية للاقتصاد الإسرائيلى.

٢- إن برامج الإنفاق العام، والمساعدات الطارئة الموجهة نحو المناطق والقطاعات الأكثر فقراً وبطالة وحرماناً يمكن أن تخفف بدرجة أو بأخرى من البطالة والفقر، إلا أنها غير قادرة على استئصالها أو التقليل منها بدرجة ملموسة إلى الحد الأدنى الممكن، لذلك يلزم ضرورة خلق وتطوير أنماط الإنتاج والاستثمار والتوزيع القادرة على خلق فرص العمل والدخل لجميع القادرين على العمل والباحثين عنه، وكذلك القادرة على تحقيق درجة معقولة من العدالة فى توزيع الدخل والثروة، وتوزيع مكاسب وأعباء التنمية فى المجتمع.

٣- رسم وتطبيق سياسات وتشريعات وإجراءات محفزة للاستثمار والإنتاج والتشغيل.

٤- تخطيط استثمارات القطاع العام من خلال إعداد وتطبيق خطط متوسطة الأجل، يكون هدفها الاستراتيجى تصحيح الاختلال فى البنية الهيكلية الاقتصادية من خلال تطوير قطاعات الإنتاج المادى، وبالتالى توسيع القدرة الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الوطنى.

٥- تشجيع ودعم التعاونيات إلى جانب المشروعات الإنتاجية الصغيرة، ومشروعات الاقتصاد المنزلى فى مجالات الزراعة، وتربية الحيوانات، والتصنيع الغذائى، والصناعة الحرفية، التى تعتمد على مواد خام ومستلزمات الإنتاج

المحلية، وتلبى حاجات السكان الأساسية، وتعمل على توفير فرص العمل، والدخل لأسر المتعطلين عن العمل، والأسر الفقيرة، وذات الدخل المحدود.

٦- مقاطعة البضائع الإسرائيلية التى يتوفر لها بديل محلى ومقاطعة منتجات المستوطنات بشكل تام ومطلق، وتخطيط، وتقنين هذه العملية بحيث لا تكون مجود ردة فعل مؤقتة على الحصار من ناحية وتوفير الحماية والدعم للإنتاج الوطنى من ناحية أخرى.

٧- إنشاء صندوق وطنى للتشغيل وتمويل احتياجات المشروعات التنموية التعاونية والصغيرة، والأسرية من رأس المال الثابت والعامل، وتقديم المعونة الفنية والإدارية والتدريبية اللازمة لنجاحها.

٨- توفير شبكة أمن اجتماعى لحماية الفئات غيرالمستوعبة من سوق العمل، والفئات الفقيرة، لا سيما التى تعانى من الفقر المدقع، وتوفير إعانات (تعويضات) البطالة عبر إنشاء صندوق وطنى خاص بذلك.

٩- وضع قانون العمل الفلسطينى حيز التنفيذ، والعمل على تطويره خاصة فى مجالات الحد الأدنى للأجور والتأمينات الاجتماعية، من تأمين صحى، وضد إصابات العمل، وتأمين ضد البطالة، وتوفير الأمن الوظيفى للعاملين فى القطاع الخاص، وتطبيق قانون الخدمة المدنية بشقيه الإدارى والمالى بالنسبة للعاملين فى القطاع الحكومى.

١٠- التكامل الاقتصادى مع الاقتصاديات العربية، لا سيما من خلال إقامة مشروعات تنموية عربية ومؤسسات تمويل وإقراض متخصصة مشتركة فى فلسطين، وتطوير التجارة مع الدول العربية وفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الوطنية المنشأ.

الهوامش

١- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، دورة (تموز ــ أيلول ٢٠٠٠)، ودورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠) رام الله ــ فلسطين.

٢- المصدر السابق.

٣- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠٠ الخسائر المباشرة للاقتصاد الفلسطينى جراء الحصار الصهيونى، رام الله ــ فلسطين.

٤- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١ مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، المؤتمر الصحفى حول نتائج مسح القوى العمالة، رام الله ــ فلسطين.

٥- عبد الفتاح أبو شكر، العمالة الفلسطينية فى إسرائيل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولى للتشغيل فى فلسطين، ١١-١٣/٥/١٩٩٨ وزارة العمل، أوراق العمل الكاملة، المجلد الأول، رام الله ــ فلسطين.

٦- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، مسح القوى العمالة، التقرير السنوى، أعداد مختلفة، رام الله ــ فلسطين.

٧- تشير تقديرات البنك الدولى (واعتمدت نفس خط الفقر الذى اعتمده الفريق الوطنى لمكافحة الفقر فى فلسطين) إلى أن نسبة الفقر فى الأراضى الفلسطينية بلغت (٢١,١% فى أيلول ٢٠٠٠) وتحت تأثير الحصار الإسرائيلى، ارتفعت فى نهاية العام نفسه إلى ٣١,٨%. وهو ما يعنى أن نحو مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر، ومن المتوقع حسب تقديرات نفس المصدر (البنك الدولى) أن يصل مع نهاية عام ٢٠٠١ إلى ٤٣,٨% (راجع فى ذلك تقرير المنسق الخاص لمكتب الأمم المتحدة، غزة، ٢٥ شباط ٢٠٠١).

٨- الشيقل وحدة العملة الصهيونية والدولار حالياً يساوى ٤,٢٤ شيقل.

٩- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)، المؤتمر الصحفى، مصدر سبق ذكره.

١٠- فى هذا الصدد أظهرت نتائج مسح ميدانى نفذه الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى خلال الفترة من ٢٠٠١/٣/١٠ حتى ٢٠٠١/٤/٥، أن ٨١% من الأسر الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الإجراءات الإسرائيلية لجأت إلى تخفيض مصاريفها، و٥٥,٤%، قد أجلت دفع بعض الفواتير المستحقة، و٤١,٦% استخدمت مدخراتها، و٣٥,٩% استدانت، و١٨,٢% باعت مصاغ الزوجة أو جزءاً منه، و١٢,١% قامت بزراعة الأرض أو تربية الحيوانات (راجع فى ذلك الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوَضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، رام الله ــ فلسطين).

المراجع

أولاً: بالعربية:

١- أبو شكر، عبد الفتاح، العمالة الفلسطينية فى إسرائيل، المؤتمر الدولى للتشغيل فى فلسطين، المجلد الأول، وزارة العمل، رام الله، ١٩٩٨.

٢- تقرير الفقر ١٩٩٨ ــ فلسطين، (إعداد)، الفريق الوطنى لمكافحة الفقر، (إصدار)، وزارة التخطيط والتعاون الدولى، نوفمبر ١٩٩٨.

٣- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، رام الله ــ فلسطين.

٤- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠٠ الخسائر المباشرة للاقتصاد الفلسطينى جراء الحصار الصهيونى، رام الله ــ فلسطين.

٥- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠٠، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، دورة (تموز ــ أيلول ٢٠٠٠) سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم ١٨)، رام الله ــ فلسطين.

٦- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠٠، مسح القوى العاملة، دورة (تموز ــ أيلول ٢٠٠٠)، الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، المؤتمر الصحفى حول نتائج مسح القوى العاملة رام الله ــ فلسطين.

٧- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، المؤتمر الصحفى حول نتائج مسح القوى العاملة رام الله ــ فلسطين.

٨- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠) سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم ١٩) رام الله ــ فلسطين.

ثانياً: بالإنجليزية:

1- Office of the United Nations Special Coordinator, The Impact on the Palestinian Economy of confrontations, mobility Restrictions and border closures, 1 October 2000 – 31 January 2001, Gaza, 25 February 2001.

الملحق الإحصائى

جدول رقم (١).

عدد أيام إغلاق الأراضى الفلسطينية مع إسرائيل

خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠

السنة	إجمالى عدد أيام الإغلاق	أيام العطل والأعياد أثناء الإغلاق	أيام الإغلاق الفعلية (١)	نسبة أيام الإغلاق الفعلية من أيام العمل المحتملة (٢)
١٩٩٣	٢٦	٩	١٧	%٦,١٣
١٩٩٤	٨٩	٢٥	٦٤	%٢٣,١٠
١٩٩٥	١١٢	٢٨,٥	٨٣,٥	%٢٩,٩٣
١٩٩٦	١٢١	٣١,٥	٨٩,٥	%٣١,٩١
١٩٩٧	٧٩	٢٢	٥٧	%٢٠,٥٤
١٩٩٨	٢٦	١١,٥	١٤,٥	%٥,٢١
١٩٩٩	١٦	٩	٧	%٢,٥٣
٢٠٠٠	٧٥	٢٣	٥٢	%١٨,٨١

المصدر:

Office of the United Nations Special Coordinator, The Impact on the Palestinian Economy of confrontations, mobility Restrictions and border closures, 1 October 2000 – 31 January 2001, Gaza, 25 February 2001.

(١) أى باستثناء أيام العطل الأسبوعية (يوم السبت ونصف يوم الجمعة) والأعياد الدينية الإسلامية واليهودية.

(٢) تقدر عدد أيام العمل المحتملة (الممكنة) بين إسرائيل والأراضى الفلسطينية (المحتلة عام ١٩٦٧) بحوالى (٢٧٧) يوماً بالمتوسط فى السنة. أى أنها عدد أيام السنة (الشمسية) مطروحاً منها أيام العطل الأسبوعية والأعياد الدينية لدى المسلمين واليهود.

- بلغ عدد أيام الإغلاق خلال التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠٠ ثلاثة أيام فقط بينما أثناء الربع الرابع من نفس العام بلغت ٧٢ يوماً. (راجع نفس المصدر).

جدول رقم (٢)
توزيع السكان (١٥ سنة فأكثر) فى الأراضى الفلسطينية حسب المركبات الأساسية للقوى العاملة فى الربع الثالث (تموز ــ أيلول ٢٠٠٠)

(أعداد مطلقة وبالألف)

كلا الجنسين	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضى الفلسطينية
داخل القوى البشرية	١١١٧	٥٧٢	١٦٨٩
عمالة تامة (١)	٤٢٩	١٨٥	٦١٤
عمالة محدودة ظاهرة (٢)	٦	٤	١٠
عمالة محدودة غير ظاهرة (٣)	٣٣	٤	٣٧
لا يعملون مطلقاً ويبحثون عن عمل	٣٨	٣٥	٧٣
لا يعملون مطلقاً ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه	٥٧	٣٦	٩٣
مجموع السكان	٢٠٢٧	١١٤٨	٣١٧٥

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠٠، مسح القوى العاملة، دورة (تموز ــ أيلول ٢٠٠٠)، الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، المؤتمر الصحفى حول نتائج مسح القوى العاملة رام الله ــ فلسطين.

(١) يعملون بشكل طبيعى (٣٥ ساعة فأكثر خلال الأسبوع).

(٢) يعملون ساعات أقل من الوضع الطبيعى.

(٣) يعملون فى ظروف عمل سيئة مثل عدم كفاية الراتب أو ظروف العمل السيئة ويرغبون بتغيير عملهم.

جدول رقم (٣)
توزيع السكان (١٥ سنة فأكثر) فى الأراضى الفلسطينية حسب المركبات الأساسية للقوى العاملة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)

(أعداد مطلقة وبالألف)

كلا الجنسين	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضى الفلسطينية
داخل القوى البشرية	١١٢٦	٥٧٨	١٧٠٤
عمالة تامة	٣٢٩	١١٨	٤٤٧
عمالة محدودة ظاهرة	٦	١	٧
عمالة محدودة غير ظاهرة	٢١	٤	٢٥
لا يعملون مطلقاً ويبحثون عن عمل	١١١	٦٢	١٧٣
لا يعملون مطلقاً ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه	٦٢	٦٥	١٢٧
لا يعملون مطلقاً ولا يبحثون عن عمل لكنهم ينتظرون العودة إلى عملهم فى إسرائيل والمستوطنات	١٦	–	١٦
مجموع السكان	**٢٠٤٢**	**١١٥٨**	**٣٢٠٠**

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، المؤتمر الصحفى حول نتائج مسح القوى العاملة رام الله ــ فلسطين.

(–) إشارة تعنى عدم وجود عدد كافى من المشاهدات فى هذه الفئة.

جدول رقم (٤)

توزيع العاملين فى الأراضى الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادى ومكان العمل (نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادى	دورة (تموز ــ أيلول ٢٠٠٠)			دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات
الزراعة وصيد الأسماك	١٢,٥	١٦,٨	٩,٠	١٨,٨	١٦,٦	٣,٢
التعدين والصناعة التحويلية	١٦,٨	١١,٤	١٤,٥	١٤,٣	٦,٩	١٧,٤
البناء والتشييد	١٣,٣	٩,٦	٥٥,٥	٩,٢	٢,٦	٤٤,٤
التجارة والمطاعم والفنادق	١٩,٨	١٤,٤	١٣,٤	٢٠,٥	١٦,١	١٩,٨
النقل والتخزين والاتصالات	٦,٢	٤,٩	١,٦	٥,٢	٤,٠	٥,٠
الخدمات والفروع الأخرى	٣١,٤	٤٢,٩	٦,٠	٣٢,٠	٥٣,٨	١٠,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

١-الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، دورة (تمـــوز ــ أيلول ٢٠٠٠)، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة رقم (١٨)، رام الله ــ فلسطين.

٢-الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة، النتائج الأساســية، دورة (تشــرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة رقم (١٩)، رام الله ــ فلسطين.

جدول رقم (٥)
توزيع العاملين فى الأراضى الفلسطينية حسب المهنة ومكان العمل
(بالنسبة المئوية)

	دورة (تموز – أيلول ٢٠٠٠)			دورة (تشرين أول – كانون أول ٢٠٠٠)		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	٤,٢	١,٦	٠,٦	٤,٥	١,٥	٠,٧
الفنيون والمتخصصون والمساعدات والكتبة	٢٣,٦	٢٤,٢	٢,٤	٢٣,١	٣٣,٨	٤,٣
العاملون فى الخدمات والباعة فى الأسواق	١٧,٦	٢٠,٢	٦,٥	١٧,٧	٢٤,٩	٨,٦
العمال المهرة فى الزراعة وصيد الأسماك	١١,٧	١٥,٣	١,١	١٨,٢	١٥,١	٠,٨
العاملون فى الحرف وما إليها من المهن	٢٠.٤	١٧,٠	٤٢,٧	١٦,٨	٩,٩	٢٨,٩
مشغلو الآلات ومجمعوها	٩,٠	٧,٤	٥,٦	٨,٨	٥,٧	١٠,٤
المهن الأولية	١٣,٥	١٤,٣	٤١,١	١٠,٩	٩,١	٤٦,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

١- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠٠، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، دورة (تموز – أيلول ٢٠٠٠)، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة رقم (١٨)، رام الله – فلسطين.

٢- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، دورة (تشرين أول – كانون أول ٢٠٠٠)، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة رقم (١٩)، رام الله – فلسطين.

جدول رقم (٦)
توزيع العاملين فى الأراضى الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادى والمهنة دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)

(نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادى	العاملون فى الحرف وما إليها من المهن	العاملون فى المهن الأولية
الزراعة والحراجة والصيد	–	٦,٦
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	٤٥,٩	٨,٥
البناء والتشييد	٢٨,٨	٣٩,١
التجارة والمطاعم والفنادق	١٩,٤	١٤,٦
النقل والتخزين والاتصالات	٠,٨	١,٦
الخدمات والفروع الأخرى	٥,١	٢٩,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)، الربع الرابع من عام ٢٠٠٠، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، رام الله ــ فلسطين. (بيانات غير منشورة)

ملاحظة: (–) تعنى عدم وجود عدد كافى من المشاهدات فى هذه الفئة.

جدول رقم (٧)
توزيع العاطلين عن العمل فى الأراضى الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية

(نسبة مئوية)

عدد السنوات الدراسية	دورة (تموز ــ أيلول ٢٠٠٠)	دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)
٠	١,٢	١,٦
١–٦	١٨,٥	٢١,٣
٧–٩	٢٤,٢	٣٠,٥
١٠–١٢	٢٦,٠	٣٢,٩
١٣ فأكثر	٣٠,١	١٣,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر:

١– الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠٠، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، دورة (تموز ــ أيلول ٢٠٠٠)، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة رقم (١٨)، رام الله ــ فلسطين.

٢– الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، ٢٠٠١، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، دورة (تشرين أول ــ كانون أول ٢٠٠٠)، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة رقم (١٩)، رام الله ــ فلسطين.